

العجز المائي يصل
لـ 1,6 مليار م³ سنوياً

صاير عندنا
عجز مائي

راجعت طبيب
بها تخصص؟



فياغرا

البرد في المدارس... ٥٠ لتراً فقط للصف الأول

حماة - محمد أحمد خبازي

يشكو عدد من مديري مدارس حماة من تخفيض كميات مازوت التدفئة المخصصة لمدارسهم، ما يسبب إرباكات للعملية التعليمية والتربوية، وخصوصاً في المناطق الباردة من المحافظة كحماة والغاب.

ويبين عدد منهم لـ«الوطن» أن الكمية المخصصة لكل مدفاة في الفصل الأول هي ٥٠ لتراً فقط، وأن مخصصات الفصل الثاني لا تصل إلى مدارسهم إلا في الشهر الثالث أو الرابع من العام المقبل، أي بعد بدء الطقس، ما يضطرهم إلى التقنين الكبير في تشغيل المدافئ، كي تغطي المخصصات كل أشهر الفصل الأول.

في حين يبين عدد من المواطنين بحماة أن المدافئ متوجهة دائماً في غرف الإدارات، في الوقت الذي تكون فيه مطفاة بالشعب السفلية، ويعرضون مدارس ضاحية البعث كمثل على سوء تصرف بعض الإدارات.

مدير التربية بحماة يحيى منجد أكد لـ«الوطن» أن تأمين المازوت للمدارس تم في الشهر العاشر من العام الحالي، وتم التوزيع على المدارس بنسب عادلة وحسب الكمية والاعتماد المتوفر.

وأوضح أنه تم زيادة ١٠ بالمئة لمدارس المناطق الباردة كحماة والغاب، وأن الاعتمادات هي ذاتها اعتمادات العام الماضي، ولكن تم تأمين المازوت للمدارس أكبر من العام الماضي، والتوزيع الآخر سيكون في بداية الفصل الدراسي الثاني، وفق الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ والكميات المقدرة بأكتر من مليون و١٦٥ ألف لتر.

وعن التقنين بتشغيل المدافئ قال: حسب الكميات المتاحة، وجهنا مديري المدارس بتشغيل المدافئ في حالة البرد فقط لترشيد الاستهلاك، وأي مخالفة بالإدارات تستوجب العقوبة.

وبلغة الأرقام بين مدير التربية، أن مخصصات مصياف بلغت ١٧٧٠٦١ لتراً، ومنطقة الغاب ١٣١٣٤٢ لتراً، ومنطقة حمرودة ٥٦٢٨٠ لتراً، ومدينة حماة ٣٠٥٨٠ لتراً، ومنطقة صوران ٣١٤٦٤ لتراً، وريف حماة الأول ١٥١٠٣٣ لتراً، وريف الحمرودة ٦٢٦٠٨ لتراً أي ما مجموعه مليون و٦٧ ألفاً و٥٠٢ لتر.

٥٠ ألف ليرة غرامة على كل طن بحق من صنع مواد علفية مخالفة للمواصفات

مشروع قانون الثروة الحيوانية يفرض غرامات حتى مليون ليرة بحق من يخالف شروط الذبح

محمد منار حميجو

نص مشروع قانون وزارة الزراعة على فرض عقوبات بالغرامة المالية تصل حتى ٥٠ ألف ليرة على كل طن بحق من صنع مواد علفية مخالفة للمواصفات القياسية الفنية الخاصة أو من باع مواد أو إضافة مواد على هذه المادة معبأة بأكياس من دون وضع بطاقات عليها أو وضع بيانات غير صحيحة.

وتضمن مشروع القانون الخاص بحماية الثروة الحيوانية والذي أعدته وزارة الزراعة رفع العقوبات المالية بحق من يخالف أحكامه لتصل في بعض الحالات إلى أكثر من مليون ليرة، مقارنة بالغررامات المفروضة في القانون المعمول به حالياً والصادر في عام ٢٠٠٦ والتي لا تتجاوز ٥٠ ألف ليرة.

وأوضح المشروع أنه يعاقب بمليون ليرة لمن زور جهاز وشم لاستخدامه على أي جواد عربي، وتخفف العقوبة إلى ٢٥٠ ألفاً في حال كان هناك تزوير وثيقة ملكية الجواد، مشيراً إلى فرض عقوبة تتراوح بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ألف ليرة بحق من يخالف المادة الثامنة والخاصة بالأمراض الحيوانية وطرق الوقاية منها ومكافحتها والإجراءات الصحية البيطرية الخاصة بها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما فرض مشروع القانون غرامات مالية تتراوح بين ٥٠٠ إلى مليون ليرة بحق كل من يخالف أحكام المادة ٧ والمتضمنة تحديد الشروط الفنية والصحية لذبح الحيوانات



مليون ليرة غرامة
ضد من يزور وشم
جواد عربي
تغريم من أدخل
حيوانات بطرق غير
قانونية ثلاثة أمثالها

وإقامة المنشآت مثل مسالخ الحيوانات وتصنيع وتحويل وخبز اللحوم والأعضاء، إضافة إلى منشآت تصنيع الحليب ومشتقاته. وأشار المشروع إلى أن الغرامة تصل إلى ثلاثة أمثال قيمة الأشياء المصادرة في حال دخل البلاد حيوانات أو منتجاتها أو مواد علفية بطرق غير قانونية، ونصت المادة ٢٢ من المشروع على أن الحيوانات تحجز وفي حال ثبت عدم صحتها تلتف بطريقة لا تتعارض مع الرفق بالحيوان وتباع في حال ثبت العكس.

وتضمن المشروع تنمية الثروة الحيوانية ووضع الأسس التنظيمية والفنية للثروة الحيوانية والحفاظ على الأصول الوراثية وتنميتها، إضافة إلى تطوير وتحسين المنتجات الحيوانية والمواد العلفية وضمان جودتها وسلامتها الصحية. ولغت القانون إلى أن الوزارة تمنح تراخيص فنية لإقامة منشآت تربية الحيوان وملحقاتها خارج حدود المخططات التنظيمية ومناطق الحماية والتوسع العمراني للوحدات الإدارية

(مانعة) توقف عمل وحدة تعبئة الغاز بالقيطرة وتتسبب بأزمة

القنيطرة - خالد خالد

لم تتوقف الأمور عند أزمة أو اختناقات على مادة الغاز في محافظة ولكن يبدو أن عدم الاكتراث واللامبالاة من المعنيين تسبب بتوقف وحدة التعبئة وهي الوحيدة في المحافظة ولأمر بسيط هو عدم توافر قطعة بسيطة هي مانعة نتيجة اهترائها وبدء تسريب الغاز من الصمام المجهز لتعبئة الأسطوانات بعد توقف تزويد القنيطرة وانقطاع المادة عن الموزعين مدة ثلاثة أيام.

إن صورة الموزعين والمعتمدين المواطنين أمام وحدة التعبئة في الكوم كان دليلاً على بؤس بدأت تلوح بالأفق نتيجة إجراءات قاصرة من المعنيين في وزارة النفط، لأنه من غير المألوف توقف محطة من العمل لأمر يفترض أن يكون متوفراً بالوحدة وكميات كبيرة لأن ثمن القطعة زهيد ولا يمكن استخدامها في أغراض أخرى في حال افتراضنا أن هناك سوء نية من العاملين بالوحدة، كما أن وحدة التعبئة أكثر ما تحتاجه خراطيم التعبئة وموانع جديدة نظراً لقوة تدفق الغاز.

والخير للدهشة والاستغرب عدم وجود ورشة فنية لإصلاح الأعطال ضمن المحطة وإنما يتم الاتصال مع الشركة بدمشق لإرسال الفنيين وبالتالي الانتظار لحين توافر سيارة وتوقيع المهمة ما يتطلب وقتاً طويلاً من دمشق إلى القنيطرة. وأمام الأمر الواقع تم التواصل مع مكتب محافظ القنيطرة من أجل مخاطبة المعنيين بالنفط للإسراع في تأمين قطعة المانعة، كما تم التواصل مع مؤسسة المياه حيث تمت الاستفادة بأن الصمامات بوحدة التعبئة موجود مثليها في مؤسسة المياه وشركة الكهرباء، تم الاستعانة بأحد المهندسين باختصاص الميكانيك من الخدمات الفنية لإصلاح العطل، لأن تسرب الغاز كان واضحاً والخشية من إحداث أضرار وعواقب وخسائر كانت الوحدة بغنى عنها لو قامت وزارة النفط بتأمين القطع اللازمة.

بقي أن نشير إلى أن أعداد المواطنين المنتظرين لسيارات الغاز في مركز المحافظة دليل على وجود خلل في ظل انخفاض الكميات الواسلة إلى القنيطرة، وما نتمناه أن تعمل الجهات المعنية على تلاقح الأخطاء وتصويبها في تأمين أسبغ الأمور والحديث بقية!.

الظروف الجوية وقلة المواد تعوق عمل كهرباء دير الزور

عبد المنعم مسعود

اشتكى مواطنون في مدينة دير الزور من قطع التيار الكهربائي عن كامل مناطق سكنهم وبين المشتكون أن كهرباء دير الزور قطعت التيار عن كامل منطقة طب الجورة وعن المنطقة بجانب جامع الروضة في المدينة بحجة عدم تسديد البعض للذمم المالية المترتبة عليهم في أعوام سابقة.

وتواصلت «الوطن» مع مدير كهرباء دير الزور خالد لطفي الذي نفى ذلك قطعاً مبيناً أن الانقطاع في التيار الكهربائي سببها الأحمال الزائدة على محولة المنطقة الناتجة عن استخدام التدفئة على الكهرباء ونتيجة الاستمرار العشوائي للتيار من غير المشتركين في التيار الكهربائي.

وأوضح لطفي أن بعض المشتركين بجانب جامع الروضة استجروا كهرباء لمسافة ٢ كم ما أدى إلى أحمال زائدة على مركز التحويل في المنطقة، منوها بأنه تمت إزالة الخط ويتم العمل على تركيب مركز تحويل خاص بالمنطقة.

وطالب لطفي المشتركين الجدد بتسديد ذممهم الهاتفية موضحاً أن أي مشترك جديد لا يتم إيصال التيار الكهربائي إليه إلا بعد تيرته ذمته المالية كهربائياً.

منوهاً بوجود مساعدة المشتركين خصوصاً في أوقات الذروة من الساعة الرابعة حتى العاشرة ليلاً بالتقليل من استخدام وسائل التدفئة الكهربائية وسخانات المياه لأنها تؤدي إلى زيادة أحمال وانقطاعات في التيار.

وأشار لطفي إلى أن كهرباء دير الزور تقوم بتركيب العدادات لكل من يتقدم من المشتركين ومؤكداً أن عملية تسديد الذمم المالية أمر مطلوب من المشتركين.

وفي السياق كشف لطفي أن استطاعة المحولة في محطة تحويل الميادين هي ٢٠ ميغا فقط وأنه في حال الحاجة إلى زيادة في التيار الكهربائي إما أن يتم رفع هذه استطاعة وإما أن يتم استبدال المحولة.

أكد لطفي أنه تم إنجاز ما يقرب من ٨ بالمئة من العمل في مدينة الميادين بعد تركيب ١٢ مركز تحويل في المدينة من أصل ١٥٠ مركزاً كانت سابقاً موضحاً أن هذه المراكز تكفي الحاجة وأنه سيتم تركيب مراكز أخرى بعد وصولها مشيراً إلى أنه سيتم تركيب مركز تحويل خلال هذا الأسبوع لمحطة المياه ومركز آخر للبريد يتم العمل عليه.

وفقاً للطفي فإن الظروف الجوية أتت إلى إعاقة العمل خلال الأسبوع الماضي مبيناً أن التأخر في إنجاز الخط الذي سيوصل الكهرباء إلى شمالي النهر يعود إلى نقل الروافع إلى مدينة الميادين ولانقاة إلى إنجاز خط متوسط في الريف الغربي حتى بلدة الطريف مبيناً أنه يتم مد خط متوسط إلى محطة المياه في البلدة.

حديقة الطلائع في المزة إلى دمشق الشام القابضة إنشاء مرآب تحت الأرض وإعادة الحديقة أفضل مما هي عليه

نعال: الهدف الاستثمار الأمثل لأموال المحافظة

محمود الصالح

أخيراً تم اتخاذ قرار بنقل ملكية حديقة الطلائع الواقعة على أوتوستراد المزة من ملكية محافظة دمشق إلى ملكية شركة «دمشق الشام القابضة»، التي أنط بها قانون إحداثها أن تتولى إدارة أملاك محافظة دمشق.

يوم الأربعاء الماضي اجتمع مجلس محافظة دمشق بشكل استثنائي وقرر نقل ملكية حديقة الطلائع الواقعة على أوتوستراد المزة من أملاك محافظة دمشق إلى أملاك شركة «دمشق الشام القابضة»، وهي الجهة التي تتولى إدارة واستثمار أملاك المحافظة.

بالنعال عضو مجلس إدارة شركة «دمشق الشام القابضة» وعضو مجلس محافظة دمشق، تحدث بالتفصيل عن هذا الموضوع قائلاً: نحن في محافظة دمشق لدينا شركة «دمشق الشام القابضة» ومهمتها إدارة أملاك محافظة دمشق من حيث الشراء والبيع والاستثمار والإيجار، وتحقيق الشراكة الإستراتيجية مادياً واستثمارياً وجمالياً لما فيه مصلحة المحافظة، وموضوع نقل ملكية أرض حديقة الطلائع الواقعة على أوتوستراد المزة من أملاك المحافظة إلى أملاك «دمشق الشام القابضة» جاء بهدف تحقيق الاستثمار الأمثل لهذه الأرض، واشترطنا في قرار النقل أن يتم استثمار طابق واحد تحت الأرض بشكل مرآب لخدمة دمشق ويقوم المستثمر بإعادة الحديقة أفضل مما كانت عليه، والغاية أننا بحاجة كبيرة إلى وجود مرآب في هذه المنطقة ولا يوجد لدينا أرض لذلك.



ولا إمكانية لتأهيل الحديقة والكل يشاهد وضعها، لذلك تمت دراسة الموضوع وتقرر نقل ملكية أرض الحديقة إلى «دمشق الشام القابضة»، وتأسيس مرآب تحت الأرض وإعادة وضع الحديقة من دون المساس بوضع الحديقة في المستقبل، وتأتي هذه الخطوة في ضوء عدم وجود إمكانية لدى محافظة دمشق لجلب مستثمرين بشكل مباشر لأي طرح استثماري، وهذا ما بدأت تعمل عليه «شركة دمشق الشام القابضة»، حيث تبلغ مساحة هذه الأرض ٤٠ ألف متر مربع.

مصدر خاص في محافظة دمشق فضل عدم ذكر الاسم أكد أن موضوع نقل ملكية هذه الأرض يتم العمل عليه منذ فترة طويلة، وأجريت الدراسات اللازمة لذلك ولكن كان يحتاج إلى قرار من مجلس المحافظة لتنفيذ إجراءات النقل، وأهم ما في الموضوع أن دمشق ستسكب مرآباً كبيراً وتعود الحديقة أفضل مما هي عليه الآن من دون أن تتكلف المحافظة أي مبلغ.

كلام رسمي جداً

فرع السورية للتجارة في طرطوس؛ الاستثمار الكامل للحمضيات بانتظار التعليمات التنفيذية والدعم المالي

وطرطوس باسترجار مادة الحمضيات وذلك وفق حاجة صالات فروع المؤسسة.

مدير فرع طرطوس للمؤسسة السورية للتجارة
علي أحمد سليمان

التفنيذية من الجهة المعنية إضافة إلى الدعم المالي. تم سلفاً تشكيل اللجان الخاصة بعملية استلام وتسويق الحمضيات في المؤسسة السورية للتجارة.

علماً أن المؤسسة تقوم حالياً عن طريق فرعي اللاذقية

رداً على ما جاء في صحيفة «الوطن» العدد ٣٠١٢ تاريخ ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٨ بخصوص تسويق مادة الحمضيات تحيكلم علماً بما يلي:

بالنسبة للاسترجار الكامل بانتظار التعليمات

جمارك حماة تضبط ٥ عمليات الشمر الماضي

حماة - الوطن

كشف مصدر مسؤول في جمارك حماة لـ«الوطن» أن المديرية حققت الشهر الماضي خمس قضايا شملت مصادرة بصل وثوم مجففين وبسمسم ومشروب طاقية، وأدوات كهربائية كالفيسولات والأوتوماتيكية والشاشات.

وبين المصدر أن قيمة القضايا المحققة بلغت ١,٨ مليون وبلغت ٦٧٨ ألف ليرة وغراماتها ٤,٤٥٠.

وأشار المصدر إلى أن دوريات الضباط تشن حملة شديدة على المواد المهربة، على الطرقات العامة وخطوط التهريب، ولا غطاء لمخالفيهما يكتفون بأدب، وأي تاجر يعمل بالتهريب تُصادر مواد، ولا غطاء لأي كان، وقال:

نحن نعمل وفق القانون وبشكل نظامي، ونخالف من يستحق فعلاً، ونصدر المواد المهربة والمجهولة المصدر وننخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفق الأنظمة المعمول بها.

وعن عدد القضايا الحمركية التي حققتها جمارك حماة خلال الشهر الماضي قال: بلغ عددها خمس قضايا، وأوضح المصدر أن الدوريات العاملة في محافظة حماة تتابع عملها حسب تعليمات الإدارة العامة، وترصد خطوط التهريب وعملياته على الطرقات العامة، وتصادر كل المواد المجهولة المصدر وتركية المنشأ لحماية المنتج الوطني.